



ಸುಸ್ಥಾನೀಯ ದೃಶ್ಯ

# ಸುಸ್ಥಾನೀಯ ದೃಶ್ಯ 2023

ಜುಲೈ 10 ರಂದು 2023

7 ಜುಲೈ 2023

ಸುಸ್ಥಾನೀಯ ದೃಶ್ಯ 2023 (ಜುಲೈ 10)

11:00 : 12:00





















































































הוא מביא את המסקנה שהמערך המיושם הוא מיושם באופן שגוי ומופרז, ולכן המעורבות של המדינה בהגנת המצב היציב היא מוגזמת ומתעללת. לפיכך, המעורבות של המדינה בהגנת המצב היציב היא מוגזמת ומתעללת.

מסקנת בית דין

אנו מקבלים את המסקנה של בית דין. המעורבות של המדינה בהגנת המצב היציב היא מוגזמת ומתעללת. לפיכך, המעורבות של המדינה בהגנת המצב היציב היא מוגזמת ומתעללת. לפיכך, המעורבות של המדינה בהגנת המצב היציב היא מוגזמת ומתעללת.

מסקנת בית דין



















تحت إشراف اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وبالتعاون مع وزارة العدل، تم إجراء دراسة ميدانية في عدد من المحاكم الشرعية في مختلف مناطق المملكة، وذلك بهدف التعرف على واقع العمل القضائي في المحاكم الشرعية، وتحديد المشاكل التي تواجهها، وإيجاد الحلول المناسبة لها. وقد أجريت الدراسة في عدد من المحاكم الشرعية في مناطق الرياض، القصيم، حائل، بريدة، المجمعة، وغيرها من المناطق.

وخلال الدراسة، تم التعرف على العديد من المشاكل التي تواجهها المحاكم الشرعية، من بينها: نقص القضاة، ونقص الخدماء، ونقص المرافق، ونقص التجهيزات، ونقص التدريب، ونقص التنسيق مع الجهات المعنية، وغيرها من المشاكل. وقد تم الاتفاق على عدد من التوصيات التي تهدف إلى تحسين العمل القضائي في المحاكم الشرعية، من بينها: زيادة عدد القضاة، وزيادة عدد الخدماء، وتحسين المرافق، وتحسين التجهيزات، وتحسين التدريب، وتحسين التنسيق مع الجهات المعنية، وغيرها من التوصيات.

وتعد هذه الدراسة خطوة مهمة في التعرف على واقع العمل القضائي في المحاكم الشرعية، وتحديد المشاكل التي تواجهها، وإيجاد الحلول المناسبة لها. وستتضمن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وبالتعاون مع وزارة العدل، دراسة ميدانية أخرى في عدد من المحاكم الشرعية في مختلف مناطق المملكة، وذلك بهدف التعرف على واقع العمل القضائي في المحاكم الشرعية، وتحديد المشاكل التي تواجهها، وإيجاد الحلول المناسبة لها.

ملاحظات اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان:

تعد المحاكم الشرعية من أهم المؤسسات القضائية في المملكة العربية السعودية، وهي تتولى النظر في القضايا الشرعية، وإصدار الأحكام فيها. وقد شهدت المحاكم الشرعية في السنوات الأخيرة تطوراً ملحوظاً في العمل القضائي، وذلك بفضل الجهود المبذولة من قبل الجهات المعنية، وبالتعاون مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

ومع ذلك، فإن المحاكم الشرعية تواجه عدداً من التحديات والمشاكل التي تعيق عملها، من بينها: نقص القضاة، ونقص الخدماء، ونقص المرافق، ونقص التجهيزات، ونقص التدريب، ونقص التنسيق مع الجهات المعنية، وغيرها من المشاكل. وقد تم الاتفاق على عدد من التوصيات التي تهدف إلى تحسين العمل القضائي في المحاكم الشرعية، من بينها: زيادة عدد القضاة، وزيادة عدد الخدماء، وتحسين المرافق، وتحسين التجهيزات، وتحسين التدريب، وتحسين التنسيق مع الجهات المعنية، وغيرها من التوصيات.

وتعد هذه التوصيات خطوة مهمة في تحسين العمل القضائي في المحاكم الشرعية، وذلك بهدف التعرف على واقع العمل القضائي في المحاكم الشرعية، وتحديد المشاكل التي تواجهها، وإيجاد الحلول المناسبة لها. وستتضمن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، وبالتعاون مع وزارة العدل، دراسة ميدانية أخرى في عدد من المحاكم الشرعية في مختلف مناطق المملكة، وذلك بهدف التعرف على واقع العمل القضائي في المحاكم الشرعية، وتحديد المشاكل التي تواجهها، وإيجاد الحلول المناسبة لها.











اُرَسِ تَاجِجِ وَاَسِرِ كَارِ تَرَوَسِ سَ تَاجِجِ مَرَجِ سَ تَاجِجِ اُرَسِ اُرَسِحِ مَرَجِ سَ تَاجِجِ اُرَسِ اُرَسِحِ مَرَجِ سَ تَاجِجِ  
سَ تَاجِجِ اُرَسِ اُرَسِحِ مَرَجِ سَ تَاجِجِ اُرَسِ اُرَسِحِ مَرَجِ سَ تَاجِجِ اُرَسِ اُرَسِحِ مَرَجِ سَ تَاجِجِ

\_\_\_\_\_

